(VI)

ربيع الثورة العربي:
عبر ودروس للحاضر والمستقبل

لم ينشغل الفكر الاجتماعي والسياسي المواكب لتفاعلات هذه الانتفاضة العربية الكبرى بمجرد القضايا والمفاهيم التي عرضنا بعض أهمها فيما سبق، ولكنه انْهَمّ أيضا بما يمكن أو يجب استخلاصه مما يجري من **عبر ودروس**. وذلك على الرغم من تواتر تسارع وتجدد الأحداث، مما لا يُتوقع له أن ينتهي كليا في الأفق المنظور، ومما ستظل له بدون شك آثار وامتدادات بعيدة المدى. ولعل من بين أهم ما يمكن استنتاجه من أفكار وعبر مفيدة، للمثقفين والساسة ومختلف الفاعلين والأنظمة معا، مُسائلة للنظر والممارسة، مولدة للنقد الذاتي واستشراف رشيد لآفاق ومفاجآت المستقبل...، نسجل، على سبيل المثال لا الحصر، الدروس التاريخية المعبّرة التالية:

1. لقد أبرزت انتفاضات الربيع العربي أن الشعوب - والعربية هنا بالذات - هي، بدون أي موقف شعبوي منغلق مغال، **خزان هائل لزخم غير محدود من القدرات والإمكانات والمفاجآت**... ليس فقط في المجالات التقليدية للنضال والتجمهر والاحتجاج والتنظيم والتعاون والاعتماد المتبادل...، وإنما أيضا في ابتداع أساليب

وآليات جديدة في العمل الثوري. بل إن حماسة الحشود ومشاعرها الجياشة قد ارتفعت بها إلى مستوى الاستثمار المبتكر للعديد من عناصر وأصناف المخزون الثقافي والفني للمجتمع. من أدب وشعر وفنون شعبية وأغان وأهازيج مختلفة... في تمجيد الوطن والثورة والشعوب وشجب واقع الظلم والفساد والاستبداد... والإعلاء من شأن كل القيم الإنسانية الأصيلة للحق والخير والجمال... وهكذا تحول هذا الحراك الثوري العربي، في بعض السياقات كتونس ومصر واليمن...، إلى «**حالة إبداعية**» لها نفسها «**جماليتها**» الفريدة المتميزة، الملهبة لـ «**الحسّ المشترك**»، والملهمة كذلك للكثير من الأدباء والفنانين والمبدعين...[1].

2. كشفت كذلك هشاشة أنظمة الاستبداد والفساد رغم سطوتها الظاهرة. فكان ذلك تأكيداً للأطروحة السوسيولوجية المتداولة، والتي مفادها أن الدولة التي تبني قوتها على حساب مجتمع ضعيف منهلك متفكك لا يمكن لقوتها أن تستمر. كما أن الدولة التي تعتمد في تدبير شؤون المجتمع استنادا فقط على «**نظام السيطرة**» عليه عبر أجهزتها الأمنية القمعية والعقابية المادية، لا تستطيع بدورها أن تتجذر في النسيج المجتمعي إلا إذا تمكنت – من خلال مثقفيها وأجهزتها الإيديولوجية كالمدرسة والحزب ومجمل مكونات رأسمالها الرمزي – من تحويل «**سيطرتها المادية: Domination**» إلى «**هيمنة: Hégémonie**»، أي قوة رمزية وقيمية مقنعة مؤثرة وداعمة لقوة شرعية واستمرارية النظام السياسي القائم. ونستحضر هنا تنظرات **أنطونيوغرامشي** بالذات[2].

3. بالرغم من القدرات العلمية والإمكانات البحثية الهامة التي تتوفر للمجتمعات الغربية: (مراكز بحوث، مختصون، خبراء استراتيجيون،

تمويلات ضخمة لمشاريع علمية... إلخ)، فإن موجة هذه الانتفاضات الاحتجاجية الجديدة، التي هزت الشارع العربي من الخليج إلى المحيط وحركت اهتماما دوليا غير مسبوق نظرا لعفويتها وطابعها المفاجئ، فإن ذلك قد أبان عن **خلل ما في المعرفة الغربية التي ينتجها حول قضايا المجتمعات العربية**، والتي يُخصص لها قدرا لا يستهان به من الجهود والإمكانات الآنفة. ويعود هذا العطب المعرفي، في تقدير البعض، إلى كون هذه المعرفة الغربية حول «**الشرق**» غالبا ما يحكمها، بدل الأسس والقواعد والتقاليد العلمية الموضوعية، المُبيّت الإيديولوجي والغرض السياسي والتموقع المصلحي... فظلت بلك عاجزة، عن فهم حقيقة ثقافة وحضارة «**الآخر/المغاير**»، والتواصل التبادلي مع مقوماته وخصوصياته المتميزة: **سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا وحضاريا**...[3].

4. تعزز هذه الملاحظة المسوقة أعلاه مواقف الدول الغربية إزاء هذا الحراك الثوري العربي. فقد ظلت، وما تزال، **مشوبة بالكثير من الغموض والتذبذب والتردد والتخندق المصلحي**... وذلك وفقا لنوع ومدى متانة علاقاتها مع الدول المعنية وموقعها في خريطة مصالح ورهانات مراكز القوى المتحكمة في القرار الدولي، بما فيها منظمة الأمم المتحدة. وقد كان وعي جل فاعلي الثورة في المجتمعات العربية بهذا المعطى الدولي الهام وبخلفيات أي تضامن غربي مُغرض محتمل ورفضهم لأي تدخل عسكري أجنبي مباشر، وعيا إيجابيا على العموم[4].

5. أما **مواقف الدول العربية وجامعتها** فقد كانت، كما عُهد فيها، أكثر صمتا وتخاذلا وتسترا على دعم بعض الأنظمة الفاسدة لبعضها. في حين برهنت الشعوب عن حس قومي ووطني ناضج

داعم لقوى وإمكانات التحرر والتعاون والتكامل والتضامن والعمل العربي المشترك، ومُتجاوز للفوارق الجغرافية بينها، وأيضا لبعض الخصوصيات المجتمعية المتمايزة. وهو واقع جعل من مطلب إصلاح الجامعة العربية ضرورة حضارية حاسمة[5].

6. لعل من أبلغ الدروس التي ينبغي أن يتعلمها المربون والمثقفون والمسؤولون في مجتمعاتنا هو أن شبيبتنا التي غالبا ما كانت تتهم من طرف البعض بالخواء الفكري وضمور الحس المواطني والقومي، وبضعف الوعي السياسي، وبالاغتراب الثقافي والاجتماعي والقيمي، وبالتيه والضلال والاستلاب إزاء الثقافة الغربية، وبوقوعها تحت طائلة إدمان مستحكم للأنترنيت ولـ «**تفاهات**» مواقع التواصل الاجتماعي: (**فيسبوك وتويتر ويُوتيوب...**)، إن هؤلاء «**الفيسبوكيين الجُدد**»، كما يحلو للبعض أن يسميهم، هم الذين أطلقوا الشرارات الأولى لاحتجاجات هذا الربيع العربي المتوقد الآن. وبالتالي فقد أسقطوا عنهم كل توصيفات الامتهان والانتقاص، التي إذا كانت تصدق على البعض منهم فإنها لا تصدق على الغالبية العظمى، المتعلمة بالذات، والتي أكدت، بالملموس، مستوى ما تتمتع به من **كفايات فكرية وسياسية، ومن فهم للمسؤولية والمكانة والدور، ومن قدرة فائقة على الحوار والدفاع عن الآراء والمواقف والتوجهات...**[6].

7. وفي غمار قيادة هذه الطاقات الشبابية لحركات هذا الانتفاض السوسيوسياسي العربي التحقت بها أو واكبتها حشود من فئات اجتماعية مختلفة، مثل الطبقة الوسطى وبعض شرائح العمال والأجراء والمعطلين المؤهلين وأطياف سياسية واجتماعية متباينة، بعضها مقتنع بما تناضل من أجله هذه المكونات الاجتماعية من

حرية وعدالة وكرامة إنسانية... ومن مناهضة للاستبداد والتسلط والفساد... وبعضها اندفع بهدف البحث عن مكان أو موقع ما في مسار هذه التحولات، **مستقصدا «منافع» سياسية أو اجتماعية** تميزها خلفياته وأطره المرجعية الموجهة، دينية كانت أو فكرية أو حزبية أو فئوية متعددة الأنماط والأهداف...[7].

8. وفي معترك هذا التحول الحاسم أيضا، بدا أن بعض شرائح **المثقفين والأدباء والفنانين والفاعلين والفعاليات السياسية**... ممن التحقوا بموجات الاحتجاج قد كانت أدوارهم وتأثيراتهم فيه أقرب إلى أن تكون **هامشية محتشمة**، وظهر وكما لو أنهم قد كانوا مجرد مسوقين بقوة تدافع وتسارع وتائر الأحداث. غير أن هذا المعطى لا ينبغي أن ينسينا بالمرة ما كان لكل هذه الفعاليات من وظائف وأدوار ثقافية وسياسية هامة مؤثرة. فقد شكل بعضها من العناصر المستنيرة **مرجعيات مرشدة ونماذج اقتدائية للعديد من الشباب الثائر الآن**، وخاصة بعض فصائل الشبيبات الحزبية. وذلك بفضل ما كان لبعض المثقفين والساسة وفاعلي المجتمع المدني من جهود جبارة في التصدي لثقافة التخلف والفقر والفساد والفوات التاريخي، وفي تنوير الرأي العام وتوجيه الوعي نحو الاهتمام بقضايا ومشكلات فكرية وقيمية واقتصادية وسوسيوحضارية معينة، مما كان له تأثير بالغ - يختلف من مجتمع عربي لآخر - على سيرورات تربية وتكوين وتأطير المواطنين، ومما انعكس مفعوله إيجابيا، ولو ضمن حدود ومواضعات، في رفد هذه الحركات الشبابية الاحتجاجية في الوطن العربي حاليا[8].

9. يلاحظ، في هذا المساق، أن جل **الفئات البورجوازية**، بالمعنى العام للمصطلح وليس بالمعنى الماركسي المحدد، لم يكن لها أي دور

ملموس وبارز في تفاعلات هذا الحراك الشبابي العربي. ذلك أن من أمسوا منها يُنعتون بـ «**الأثرياء الجدد**» الذين استفادوا من **عولمة** لا متكافئة للسوق، ومن تحرير عشوائي للاقتصاد، ومن **خوصصة** ماكرة مغشوشة، ومن شتى ضروب الفساد المالي والقيمي المستشري في سياقاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ليسوا، في مجملهم، مهتمين بأي إصلاح أو ثورة أو تغيير ديمقراطي سليم، بقدر ما هم مهتمون بالحفاظ على استمرارية الأوضاع الفاسدة المتنفذة ضمانا لاستمرار استفادتهم، وبما هم، حسب توصيفات البعض، أشبه بـ«**طيور سمك**» لا يهمهم سوى ما توفره لهم الظروف القائمة من إمكانات لـ «**تصيُّد**» الكثير من الفرص والطرائد والمصالح والريوع المادية والرمزية المختلفة.

إن هذه البورجوازية الطفيلية عندنا ليست كمثل نظيرتها الغربية الحاملة لفكر مستنير ولوعي سياسي وتاريخي مكرس لقيم الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق وكرامة الإنسان... وذلك ضمن **مشروع مجتمعي حداثي ديمقراطي** واضح المعالم والمقاصد...[9].

10. يستلزم كل هذا **ضرورة عمل النخب الثقافية والسياسية وقوى ومؤسسات المجتمع المدني في بلداننا على إعادة تعريف ذاتها وتجديد وتحديد مهامها ووظائفها السوسيوتاريخية**. وذلك بواسطة إعادة تأهيل نفسها لمواكبة التطور والتقدم، والتفاعل مع مطالب ومستجدات هذه التحولات الثورية الزاحفة. فنخبٌ ثقافية واقتصادية واجتماعية مستقيلة أو مقصية، وأحزاب سياسية ضعيفة متهالكة أو مستسلمة متواطئة لا يمكنها أن تمتلك جدارة الانتماء إلى لحظتها التاريخية هذه. وبالتالي فلن تستطيع المساهمة، بفاعلية وكفاءة، في تشكيل نخب جديدة، وإنجاح

انتخابات حرة عقلانية نزيهة، قادرة بدورها على إنتاج هيئات تمثيلية قوية منسجمة التوجهات والمكونات، ومؤهلة بذلك للمشاركة المنتجة في بناء **مشروع انتقال ديمقراطي حداثي سليم**. وبدون ذلك فإن أي إصلاحات دستورية أو سياسية أو اجتماعية... ستظل، في مجملها، مجرد نصوص أو قوانين أو برامج أو خطط شكلية مفارقة للواقع العيني الناجز، بعيدة عن أي تطبيق عملي ناجع[10].

11. ومن بين أهم الخلاصات التي يمكن تستفاد من تفاعلات هذا الحراك الثوري العربي هي أنه قد عرى، بالكامل، **عجز الأنظمة السياسية العربية**، وكشف عن بلوغها مستويات من الاهتراء أو التفكك وضياع البوصلة الموجهة في التفكير والعمل... ولذا فقد بدت مفتقدة لأي قدرة على مواجهة عقلانية وهادئة لما داهمها من **انتفاضات سِلْمية عفوية** مفاجئة، هبت للمطالبة بإصلاحات حقيقية معقولة. إلا أن مجابهة بعض الأنظمة لها بكل ما تملك من آليات قمع وأفانين متعددة من أساليب التقتيل والتشريد والتنكيل بلا ضوابط أو احترام لأي أخلاقيات أو قيم إنسانية قد دفع بهذه الانتفاضات إلى أن تتحول أحيانا إلى عصيان مدني شامل، وإلى رفع سقف مطالبها وشعاراتها إلى المناداة برحيل بعض الحكام و«**إسقاط النظام**». ومن دلالات المشاهد المرعبة للقناصة أو البلطجية أو المرتزقة أو الشبّيحة... تظل الصورة متشابهة الملامح والقواسم المشتركة، تتوجها مواكب «**موقعة الجمل والدواب**» في ميدان التحرير بالقاهرة، وهجمات الدبابات والسيارات والشاحنات يدهس بعضها المواطنين كما لو أنهم مجرد كائنات لا قيمة لها ولا موقع ولا نفع...[11].

كل هذا أظهر بشكل واضح أن **الأنظمة الديكتاتورية الأمنية لا تملك، في العمق، إلا قوة شكلية** حثيثا ما تتصدع بفعل ما تحمله في ذاتها، بحكم طبيعة تكوينها، من تناقضات ذاتية وموضوعية، كما هو متداول سوسيولوجيا. ولهذا فقد ظهرت، أمام هذا الحراك الشعبي الهادر، **ضائعة، متهالكة، فاشلة، منهارة متلكئة خطابا وممارسة**، عاجزة عن قيادة أي إصلاح اجتماعي مقبول، أو خوض أي حوار سياسي وطني متكافئ جدي، أو امتلاك أي قدرة أو رؤية استراتيجية وسياسية لحل **الأزمات** وتصريف مشكلاتها أو عواقبها، فضلا عن المعرفة الاستباقية لجذورها وعواملها وآليات اشتغالها في شروط معينة[12].

ومع ذلك فإن حكام هذه الأنظمة، رغم الرفض التام لشعوبهم لهم ومطالبتهم بالرحيل، قد ظلوا أسرى «**تعلق شبقي باتولوجي**» غريب بالسلطة وكراسي الحكم إلى أن سقط بعضهم، كما في تونس ومصر، وليبيا وتهاوت شرعيتهم لصالح شرعية ثورية جديدة. بينما ما تزال شرعية البعض منهم، في معترك هذا الانتفاض العارم، مترنحة على محك اختبارات تاريخية قاسية مؤلمة للنظم والشعوب[13].

12. تبين المعطيات الآنفة **أن إسقاط رأس النظام نتيجة أي حراك ثوري لا يعني أبدا إسقاط النظام المتنفذ، بما هو نسق معقد من المكونات والعلاقات والقيم والتوجهات والمؤسسات والبنيات والممارسات**... إلخ. يتبدّى ذلك في تجربتي تونس ومصر تحديدا، حيث ما تزال وجوه وقوى من الحرس القديم متغلغلة في مفاصل مختلف المواقع السلطوية والمجالات النفوذية والمرافق الاجتماعية العديدة. وإذا كانت الفئات الشبابية، أساسا، هي التي يرجع إليها

الفضل في «**تحريك وإدارة**» هذا الحراك الاحتجاجي الثوري بدون قيادة أو زعامة فكرية أو سياسية أو اجتماعية مباشرة، فإننا يمكن أن نفهم رفضها لبعض رموز العهد القديم، ولأساليب السطو على مكتسبات الثورة التي هي إنجاز مجتمعي بلا شك كان لهم فيه دور محوري هام.

وإذا كان من الممكن أن يتشارك هؤلاء الشباب مع أجيال الكهول والشيوخ في مهام ومناصب ومسؤوليات تدبير النظام الاجتماعي لمرحلة ما بعد الثورة – إذا نجحت في تحقيق بعض أهدافها الكبرى – فإن الكثير من مبررات التخوف من «**الركوب**» على هذه الأهداف بلا استحقاقية أو كفاءة، ومن قيام أي «**ثورة مضادة**» غادرة، قد لا يكتفي دوما بـ «**سرقة**» وهج الثورة الحقيقية ونجاحاتها، وإنما قد يعمل على تحريفها بالكامل، تظل مبررات واردة. وهو درس متعلم من تجارب التاريخ الإنساني بشكل عام. ولذا فإن الاجتهاد في بلورة **صيغة توافقية ضمن** «**شراكة وطنية**» هادفة لتقاسم الأدوار في هذه المرحلة قد يشكل خطوة إيجابية على مسار بناء مشروع ديمقراطي سليم[14].

13. إذا كانت هذه الانتفاضة العربية الكبرى قد برّأت شعوبنا العربية من الكثير مما كانت توصم به من بعض قوى الداخل والخارج من خوف وخنوع واتكالية وانتظارية تصل حدَّ العدمية أحيانا...، فإنها قد أبرزت أيضا قدرة هذه الشعوب على لَمّ شملها وجمع مكوناتها ورصّ صفوفها وتوحيد فائق لقواها داخل المجتمع الواحد.

وهكذا تجلى، للمراقب والمتابع والباحث المهتم، أن ما كان يلجأ إليه بعض الأنظمة هروبا من أزمته إلى الأمام من تخويف من أن تؤدي هذه الاحتجاجات **إلى تفجير خطير لعشائرية أو قبلية أو**

صراعات إثنية أو مذهبية أو دينية أو حتى إلى احترابات أهلية مدمرة... لم يكن سوى مجرد وهم أو ادّعاءات مقصودة مغرضة. كما أن «**فزّاعة الإسلام السياسي**»، التي كانت تشهرها هذه الأنظمة أمام الداخل والخارج، تخويفا من هيمنة الإسلاميين على مقاليد الحكم في المستقبل، وتحويل المجتمع إلى «**إمارات إسلامية**» تعيد بلداننا إلى عهود ماضية غريبة عما تنشده نخبنا من دولة مدنية حديثة ديمقراطية مواكبة لمستجدات التحول الحضاري... إن هذه الفزاعة، كما أسلفنا، قد أثبت الواقع العيني بطلانها وتهافتها. فقد شارك «**الإسلاميون**»، بشكل ما وبقدر معين، في الكثير من محطات هذا المد الثوري العربي الدائر الآن. كما اتسمت هذه المشاركة، لدى بعض الحركات الإسلامية المعتدلة بالذات، بروح عالية للمواطنة، واحترام الحس الثوري العام، وقراءة حكيمة ودقيقة أحيانا للوقائع والمعطيات وسيرورة الأحداث... وقد كان من نتائج هذا «**السلوك السياسي**» الذكي أن أزاح عنها وصمة «**البُعبع المخيف**»، وأظهر حجمها العادي كمكون طبيعي في الحقل السياسي والاجتماعي يمكن أن يكون لتجربته مستقبلا في مشروع البناء الديمقراطي وإدارة الشأن المجتمعي العام نتائج ذات مردود إيجابي مفيد. الأمر الذي يضمنه توفير فرص متكافئة لاندماج كل مكونات المجتمع في مسار «**تنمية سياسية**» واجتماعية متوازنة شاملة[15].

14. أبانت كل من تجربتي تونس ومصر بعض تحديات مرحلة ما بعد الثورة، على الأقل بعد إسقاط رأسي النظام. ويبدو أن «**إشكالية العدالة الانتقالية**» تعد من بين أكبر هذه التحديات. إن مطلب القصاص والمحاكمة ومعاقبة الفاسدين والمجرمين من حكام

ومسؤولي النظام الذي قامت ضده هذه الاحتجاجات لا يمكن أن يتحقق في إطار «**عدالة مرحلية تامة ومطلقة**»، بل فقط ضمن عدالة نسبية محدودة. ذلك أن ما اقترفه هؤلاء من أفعال وممارسات قتل أو تعذيب للمواطنين، ومن نهب مرعب لثروات وخيرات البلاد، واستحواذ كبير على أراضي وأملاك وممتلكات الدولة ومنشآتها الإنتاجية عبر خوصصة مغرضة غير مشروعة... يرقى بعضه إلى مستوى الجرائم المعقدة أو حتى إلى جرائم ضد الإنسانية. وهي جرائم – نظرا لارتباطها بالفساد في مفهومه المادي والرمزي الشمولي – تتداخل فيها أبعاد قانونية وقيمية واجتماعية وإنسانية داخلية وخارجية ظاهرة ومضمرة متشابكة مركبة... يصعب الإمساك دائما بخيوط بعضها وتحديد وحصر جوانبها القانونية، وبالتالي محاكمة كل مرتكبيها – سواء كانوا أفرادا أو مجموعات أو مؤسسات... – وفق تدابير وإجراءات قضائية فعالة وسريعة تحقيقا لبعض مطالب المرحلة الانتقالية هذه.

ولذا فإنه من المفيد، استفادة من دروس وتجارب بعض الأمم والشعوب، أن يتم تدبير مطالب «**عدالة انتقالية**» حكيمة هادئة وهادفة عبر اعتماد مجموعتين متكاملتين من الوسائل والآليات التي بإمكانها أن تساهم في تحقيق نسبي لهذه العدالة. وهكذا يمكن مرحليا المزاوجة، من جهة، بين **آليات المتابعة والمحاسبة والمحاكمة**، استعادة لبعض الحقوق المسلوبة أو الضائعة وضمانا لعدم الإفلات من العقاب ولأخذ العبر الممكنة، وفق قضاء مستقل نزيه وعادل... ومن جهة أخرى، بين **آليات المصالحة الخاصة أو الوطنية الشاملة** المستهدفة لجبر الضرر واسترداد الحقوق (من أموال وأصول وامتيازات غير مستحقة...). وذلك من أجل طي

صفحة الماضي، وتوطيد دعائم السلم الاجتماعية، والتوجه نحو المستقبل بلا ضغائن أو أحقاد، أو مشاعر الانتقام والتشفي، أو الدخول في أي صراعات أو فتن طائفية أو مذهبية مدمرة... وإنما في إطار صف وطني موحّد متوافق حول غايات ومقومات مشروع «**المجتمع الديمقراطي الحداثي الممكن**»، وبأقل الخسائر والأكلاف المادية والمعنوية المتوقعة...[16].

15. وربما كان أبلغ الدروس المستفادة من هذا الحراك العربي، سواء بالنسبة للمجتمعات التي طالها وغيّر بعض مقوماتها، أو التي ما يزال متواترا فيها، أو التي هبت عليها بعض رياحه، أو التي ما تزال تترقب ذلك، هو أن **الإصلاح المجتمعي الشمولي** المتوازن والمتكامل البرامج والمسارات والمشاريع والخطط الإنمائية المعقلنة... هو الحصانة المنيعة للمجتمع من التحلل والتفكك والاهتراء والعواقب والمآلات الوخيمة، وهو الضمانة القوية لاستقرارها واستمراريتها وأمنها الاجتماعي بالمفهوم السوسيولوجي العام لمعنى الأمن، أي في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الذاتية والموضوعية المتناغمة...

إلا أن هذا الإصلاح المنشود لا يمكنه، في تقديرنا، أن يتحقق إلا إذا استند، ضرورة، على **رؤية استراتيجية واضحة المعالم، وعلى مشروع إصلاح سياسي ديمقراطي تدرجي متواصل الحلقات**، يقطع - بشكل مخطط عقلاني هادف، ولو ضمن حدود وممكنات هذه القطيعة النسبية بالطبع - مع ما تعيشه مجتمعاتنا من أوضاع مترديه للحكم الفردي والتسلط والاستبداد والفساد والتخلف السياسي والحضاري، والدوران في الحلقات المفرغة لإصلاحات سوسيوسياسية واهمة مضللة معطوبة، وللفقر والتبعية والاغتراب والضياع...

كما أن هذا الإصلاح الديمقراطي الحداثي والتنموي الشمولي المأمول لن يكون ناجعا وفعالا إلا إذا انطلق من أهداف ومقومات وأولويات واقع المجتمع المعني، وليس مجرد خضوع لإملاءات أو تعليمات مراكز القرار المهيمنة على المستوى الدولي، رغم ما يمكن أن يكون لها من صلاحية منهجية أو إجرائية أحيانا. يستلزم الأمر، إذن، أن يكون هذا الإصلاح «**مندمجا**» **في مكونات شروطه الخصوصية نابعا منها**، من جهة. ولكنه، من جهة أخرى، يجب أن يكون، بالموازاة مع ذلك، منفتحا متواصلا مع مشتركاته الإنسانية ومحيطه الكوني، ومتبادلا مع مستجدات ومطالب ورهانات لحظته الحضارية الراهنة المتحولة... على أن يكون ذلك موجها بـ «**مشروع مجتمعي**» متكامل: فلسفة وغايات ومضامين وآليات اشتغال وعمل وإنجاز وتقييم لنتائج الخطط والتجارب...[17].

وهنا يمكن أن نستحضر «**مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع**»، والذي برز إلى الوجود في مستهل تسعينيات القرن الماضي. فلقد طرح هذا المشروع الغربي على الأنظمة مجموعة مما سمي بـ «**مشاريع الإصلاح السياسي أو الديمقراطي أو الاجتماعي**». وارفق ذلك بترسانة هائلة من الخطط والبرامج والتصورات وأساليب المساعدة والدعم والتمويل... مما ما يزال الآن مثار جدل حاد بين العديد من القوى السياسية والاجتماعية، وخصوصا حول مصداقية وشفافية أغراضه العلنية منها والمضمرة[18].

غير أننا، إذا كنا لا يمكن أن نلغي بالمرة كل الجوانب الإيجابية للتعاون مع الغرب، والمتمثلة أساسا في تمويل بعض التعاونيات القروية والحضرية والمشاريع التنموية، وفي توفير قروض صغرى ومتوسطة للكثير من الهيئات والجمعيات الإنمائية وللشباب والنساء...، فإن هذا

ينبغي ألا يلغي بالمقابل ضرورة وعينا بأن الغرب (أوروبا وأمريكا) ليس جمعية إحسانية خيرية مستعدة دائما لإنفاق أموالها وهدر جهودها البشرية هكذا خالصة لوجه الله. وإنما تفعل ذلك انطلاقا من تخطيط استراتيجي معقلن يتواءم مع دعم أهدافها وتموقعاتها ورهاناتها ومصالحها السياسية والاقتصادية وتدخلاتها بل وحتى حروبها في المنطقة. والتي تريد، بلا شك، أن تعيد تشكيل خريطتها السياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية... وفق منطق يجعل من مشاريع وخطط الإصلاح المطروحة على الوطن العربي خادمة بالأساس لرهانات وتوجهات ومصالح القوى الغربية الراعية لهذه «**الشرق أوسطية**» بكل مرجعياتها وأهدافها وتموضعاتها ما ظهر منها وما بطن[19].

لذا فإن الفيصل في تعاملنا مع الغرب هو أن نعمل على أن تتوفر مجتمعاتنا العربية – ولاسيما بعد هذا الحراك الثوري الدائر الآن – على ما أكدنا عليها سابقا، أي **امتلاك رؤية استراتيجية واضحة ومتناغمة لإصلاح اجتماعي وسياسي شامل** منبثق من حاجات وخصوصيات وهوية الذات الوطنية والقومية، ولكنه متواصل ومنفتح في نفس الوقت على أبعاده الإنسانية وسياقه الكوني الحضاري العام.

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (VI)

(1) عن تفاعل الأدب والإبداع مع الظرفية الثورية، عُد إلى:
- محمد برادة: الإبداع والظرفية الثورية، جريدة «**المساء**»، المغربية، بتاريخ: 2011/06/28.

(2) ميشيل بروندينو: حداثة جرامشي، في: مجموعة مؤلفين (تحرير ميشيل بروندينو/الطاهر لبيب): «**جرامشي في العالم العربي**»، ترجمة كاميليا صبحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة 315، الطبعة الأولى، 2002، ص ص (97-117).

(3) من أهم ما كتب في نقد المعرفة الاستشراقية، انظر مثلا:
- إدوارد سعيد: الاستشراق: المعرفة - السلطة - الإنشاء، ترجمة كمال أو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة العربية الأولى، 1981، ص ص (211-325).

(4) تعبر عن هذه المسألة تلك المواقف المتباينة لأمريكا وأوربا وعموم الدول الغربية وكذلك دول الجوار مثل تركيا وإيران إزاء الثورات العربية والحركات الاحتجاجية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والأردن والبحرين...إلخ. ذلك أن ما يؤسس هذه المواقف هو الهدف المصلحي والمبيت الإيديولوجي والتموقع الجيوسياسي والاستراتيجي ضمن «**لعبة أمم**» دولية يتم فيها تداول أو تقاسم أو تبادل الأدوار والمواقف والمصالح والرهانات... بل وحتى تدافعها أو تشابكها أو تصارعها أو تناقضها... ولو في إطار قواعد لعب علنية كانت أو مضمرة. الأمر الذي يتطلب من مجتمعاتنا العربية وعيا نقديا وحضاريا بأبعاد ودلالات وآثار هذه المواقف والمراهنات المتعددة.

(5) د. مجدي حماد: جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 299، ديسمبر 2003/يناير 2004، ص ص (417-468).

(6) لعل مما يبرز الوعي الثقافي والسياسي للعديد من فصائل شباب الثورة تلك الأساليب والرؤى النقدية التي عالجوا بها عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال والتواصل - قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية شائكة. حيث تناولوها بقدر لا يُستهان به من عمق النظر والتناسق المنطقي والوضوح الفكري... وهو معطى هام يتطلب منا جميعا مراجعة نقدية لما يحمله بعضنا من منظورات انتقاصية قدحية لـ «**ثقافة الشباب**» سواء في أبعادها المعرفية أو السوسيولوجية بشكل عام.

(7) لا ريب في أن ثقافة هؤلاء الشباب في بُعدها الثقافي والتواصلي، وكذا وعيهم

بمشكلات الظرفية الراهنة من بين أهم عوامل تمكينهم من تفجير احتجاجات الجموع وقيادتها إلى جانب من شارك فيها من فئات وفعاليات فكرية وسياسية واجتماعية من أجيال مختلفة غير أن ذلك لم ينزع عن هؤلاء الشباب صفة المبادرة والريادة، كما أشرنا إلى ذلك في مظان هذه الدراسة.

(8) ارجع بشأن ذلك إلى الملفات التي سبقت الإشارة إليها، والتي أوردتها مجلات «**الآداب، الدوحة، رمانات، المستقبل العربي...**».

(9) عُد إلى نفس الملفات المذكورة في الهامش السابق.

(10)وعن المفهوم السيوسيولوجي للنخب، وعن دورها ووضعها في المجتمع الحديث والمجتمع العربي أيضا، انظر، على سبيل المثال:

- ت. بوتومور: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1988، ص ص (5-69).
- د. عاطف أحمد فؤاد: الصفوة المصرية: قضايا وانتماءاتها، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985، ص ص (71-132).
- د. محمد بن صنيّان: النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات الدكتوراه - 38). الطبعة الثانية، 2005.
- Cf. R. Dahl: Qui gouverne? Ed. A. Colin, Paris, 1971.
- Cf. E. Suleiman et H. Mendras (dir.): Le recrutement des élites en France, Ed. La Découverte, Paris, 1995.

(11)لقد بلغت هذه المواجهة العُنفية أوجها في بعض المجتمعات المنتفضة متجلية في أساليب وحشية للتعذيب والقتل وتشويه الجثث وبتر أو اقتلاع أعضاء الأحياء والأموات، كما حصل للفنانين السوريين إبراهيم قاشوش وعلي فرزات... وفي حالات أخرى، مثل اليمن وليبيا، تمت محاولات جر المجتمع المحتج إلى انقسامات أو احترابات فئوية... والواقع أن بعض هذه النماذج غير السوية تحتاج إلى مقاربات سيكوسوسيولوجية أنثروبولوجية معمقة، كما أوضحنا ذلك في حينه.

(12)ولذا فإن العديد من نماذج الدول في مجتمعاتنا العربية والعالمثالثية يندرج في إطار ما أصبح يُدعى بـ «**الدولة الفاشلة**». انظر بهذا الصدد:

- مجموعة باحثين: طبيعة الدولة الفاشلة (ملف)، ترجمة د. شهرت العالم، مجلة «**الثقافة العالمية**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 117، مارس 2003، ص ص (48-107).

(13) Cf. T. Adorno: Etudes sur la personnalité autoritaire, Ed. Allia, Paris, 2007.

(14) عن هذه القضية، عُد إلى بعض ما كتبه سمير أمين عن حالة مصر بالذات، والتي يمكن الإفادة منها عربيا:

- سمير أمين: ثورة مصر وما بعدها، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، العدد 49، السنة 14، صيف 2011، ص ص (51-55).

(15) على أن تكون هذه المشاركة على أساس المواطنة المتكافئة ارجع، فيما يتعلق بهذه القضية إلى:

- مجموعة مؤلفين (تحرير علي خليفة الكواري): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- فريتس شتيبات: الإسلام شريكا: دراسات عن الإسلام والمسلمين، ترجمة عبد الغفار مكاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 302، أبريل 2004، ص ص (127-160).

(16) عُد، حول هذه القضايا، إلى:

- جاك دريدا: المصالحة والتسامح وسياسة الذاكرة، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
- مجموعة باحثين وفعاليات مجتمعية: المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير حول «**50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025**»، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.
- أحمد شوقي بنيوب: هيئة التحكيم المستقلة: مسار المقارنة المغربية لتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2004.

(17) محسن عوض وآخرون: الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدرجي والفعل الثوري (2001-2011)، مجلة «**المستقبل العربي**»، بيروت، العدد 388، السنة 34، يونيو/حزيران 2011، ص ص (50-82).

(18) مجموعة مؤلفين: التحديات «**الشرق أوسطية**»، الجديدة والوطن العربي، (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.

(19) د. سعيد اللاوندي: الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص ص (43-118) وص ص (211-282: حول: نصوص ومبادرات الإصلاح).

- فهمي هويدي: وهم الشرق الأوسط الجديد، جريدة «**الشرق الأوسط**»،

بتاريخ 2006/07/27.

من المفيد أن نشير هنا إلى أن بعض الطروحات المنتقدة لثورات الربيع العربي ترى أن ما يحدث في مجتمعاتنا من انتفاضات واحتجاجات ليس، في عمقه، سوى تنزيل عملي لأهداف وسياسات ومؤامرات غربية ضد العرب والمسلمين، منها ما هو علني ومنها ما هو مضمر. وذلك بغرض إعادة صياغة «**شرق أوسط جديد**»، يخدم، في خرائطه ومكوناته وفعالياته وإمكاناته، المصالح والتوجهات والتموقعات الجيوبوليتيكية لإسرائيل ولحماتها وحلفائها في أمريكا والغرب عموما... إن ما يجري يندرج في مجمله في إطار المنظور الأمريكي لـ «**الفوضى الخلاقة**»، التي ينتظر منها أن تسفر عن إعادة تشكيل لبُنى وخرائط هذا الشرق الأوسط المنشود كما تخطط له ولـ «**إصلاحه ودمقرطته وإنمائه وتطويره**» مراكز القرار الغربية في ظل النظام الدولي الجديد المعولم. غير أن هذه الطروحات تحتاج، في تقديرنا، إلى نقاش جاد وبحث معمق، بعيدا – ما أمكن – عن الأحكام المسبقة والمبيّتات الإيديولوجية والمواقف الجاهزة. لذا وجب التنويه والتذكير.

- Cf. Tariq Ramadan: L'Islam et le Réveil Arabe, Ed. Presses du Chatelet, Paris, 2011.